الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.69

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 December 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٧ (ب) من جدول الأعمال
البيئة والتنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدم من السيد يان كارا (الجمهورية التشيكية)، نائب رئيس اللجنة، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.21

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ وإذ تحيط علما بقرار المجلس ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/ يوليه ٢٠٠١،

وإذ تؤكد على الطابع المتعدد القطاعات والاختصاصات الشامل لعدة قضايا الذي تتسم به عملية الحد من الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على أن استمرار التفاعل والتعاون والشراكة فيما بين المؤسسات المعنية يعد أمرا لا بد منه لتحقيق الأهداف والأولويات المتفق عليها،

091202 091202 02-72750 (A)
0272750

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ازدياد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأن الحد من الكوارث، بما في ذلك الحد من التأثر بالكوارث الطبيعية، يشكل عنصرا هاما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أن الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية يجري يوم الأربعاء الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الدروس المستفادة منه، المجملة في ولاية جنيف المتعلقة بالحد من الكوارث[1] ووثيقة الاستراتيجية المعنونة ''من أجل عالم أكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين: الحد من المخاطر والكوارث''[1]،

وإذ تكرر تأكيد أن الكوارث الطبيعية تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان، لكن العواقب الطويلة الأمد المترتبة عنها تكون وخيمة بوجه خاص على البلدان النامية، كما أنها تعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تؤكد حاجة الحكومات إلى مواصلة تعاونها وتنسيق جهودها في ميدان الكوارث الطبيعية، وفقا لمهارات وقدرات كل منها، ابتداء من مرحلة الوقاية ومرورا بالإنذار المبكر والاستجابة والتخفيف من حدة الكوارث والإنعاش والتعمير، عن طريق جملة من التدابير منها بناء القدرات على جميع الصُعد، حينما يكون مناسبا، داخل إطار العمل الخاص بتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث،

وإذ تؤكد أيضا حاجة الحكومات إلى مواصلة تعاونها وتنسيق جهودها مع منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، حسبما يكون مناسبا، من أجل ضمان التضافر الفعال في التصدي للكوارث الطبيعية،

وإذ تسلم بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها للحد من التأثر بالكوارث الطبيعية، وتشدد على ضرورة وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

---

(١) اعتمدتا في المحفل البرنامجي المعني بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي عقد في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩.

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى تفهم الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية التي تزيد من حدة تأثر المجتمعات بالكوارث الطبيعية ومعالجة تلك الأنشطة وبناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع مخاطر الكوارث ومواصلة تعزيز تلك القدرة،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة[٢] وخطة جوهانسبرغ التنفيذية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٣] المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تلاحظ باهتمام مبادرات الشراكة التي اتخذتها وطواعية بعض الحكومات والمنظمات الدولية، والمجموعات الرئيسية، وأعلنت خلال مؤتمر القمة العالمي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية[٤]؛

٢ - **ترحب** بمذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشجع الأمانة على مواصلة إبرام اتفاقات مماثلة مع منظمات دولية أخرى لتحسين التضافر وإيضاح دور كل جانب؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، في تقاريره إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والخمسين، مقترحات محددة إلى الدول الأعضاء بغرض تنفيذ الإجراءات التي اتفق عليها في هذا الصدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في خطته التنفيذية[٣]؛

٤ - **تقرر** اتخاذ قرار بشأن كيفية اختتام عملية استعراض استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة عملها[٥]، في دورتها الثامنة والخمسين؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة من الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبالتشاور مع الحكومات والمنظمات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك، المؤسسات المالية الدولية، بالتخطيط والتنسيق

---

(٢) . تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٤) A/57/190.

(٥) A/CONF.172/9، القرار ١، المرفق الأول.

اللازمين لعملية استعراض استراتيجية يوكوهاما عام ٢٠٠٤، وأن يقدم تقريرا في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية في حدود الموارد القائمة، كي يتسنى للأمانة المشتركة بين الوكالات أداء عملها بفعالية؛

٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتقديم الضروري من الموارد العلمية والتقنية والبشرية وغيرها من الموارد، لضمان توفير الدعم الكافي لأنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات وأفرقتها العاملة؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ''البيئة والتنمية المستدامة''.